

25 فبراير/شباط 2015

سيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي

www.hrw.org

سيادة رئيس الوزراء،

نكتب إلى سيادتكم آمليين في ردكم على عدد من الحوادث التي تُعنى بقوات الأمن العراقية المشاركة في عملية الحشد الشعبي التي راقبتها هيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول 2014. إذ نعرب عن قلقنا من أن هذه الأنشطة قد تشكل انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وقوانين الحرب.

وشأن ممارستنا القياسية أثناء النزاعات المسلحة، تقوم هيومن رايتس ووتش بمراقبة سلوك جميع أطراف القتال في العراق، بما في ذلك الدولة الإسلامية، وقوات الحكومة العراقية المركزية والمليشيات المتحالفة معها وقوات حكومة إقليم كردستان.

وخلال بعثتنا في أكتوبر/تشرين الأول، نظرنا إلى أنشطة قوات الحشد الشعبي وغيرها من الجماعات المسلحة في المنطقة الجنوبية من محافظة كركوك والمنطقة الشرقية من محافظة صلاح الدين. إذ تأثرت هذه المناطق مباشرة بالقتال ضد هجمات داعش على قرية أمرلي قبل هزيمتها في نهاية شهر أغسطس/آب. لقد زرنا مواقع تقع تحت سيطرة البيشمركة والمواقع الخاضعة لسيطرة جماعات مسلحة أخرى تسمى أنفسها بأسماء مختلفة، مثل كتائب حزب الله، وسرايا الخراساني، وعصابات أهل الحق وفيلق بدر. وهي ما تزال مسيطرة على هذه المناطق حتى كتابة هذه السطور.

كما درسنا عددا من أشرطة الفيديو التي تدعي إظهارها لقوات الحشد الشعبي وغيرها من الجماعات المسلحة وهي تهاجم الأهداف المدنية مثل المنازل، وتتهب وتدمر المنازل والشركات، بالإضافة إلى إضرار النار فيها. أجرينا أيضا الأبحاث الموسعة عن طريق الأقمار الصناعية والتي توثق لتدمير 30 قرية (مذكورة أدناه)، بما في ذلك تواريخ وطرق التدمير. نبين نتائجنا وأسئلتنا أدناه.

نحن نعزّم نشر النتائج الأولية التي توصلنا إليها في هذه البعثة في المستقبل القريب. وسوف نعكس أي تعليقات نستقبلها بحلول 9 مارس/أذار 2015، في ملخص النتائج التي توصلنا إليها والمنشورة مع تقريرنا. يرجى توجيه جميع الردود لـ جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، على storkj@hrw.org، +1202 299 4925.

وتعرب هيومن رايتس ووتش عن تقديرها لما نلقاه من حفاوة الاستقبال والتعاون من السلطات العراقية خلال بعثتنا لهذا البلد، ونتطلع إلى تعميق هذا التعاون في المستقبل. ونحن ندرك التحديات الإنسانية والعسكرية التي تواجه حكومتكم في هذه المرحلة. ونأمل في مواصلة المناقشات مع حكومتكم حول سبل الحفاظ على الأمن إبان الدفاع عن حقوق الإنسان.

يرجى عدم التردد في الاتصال بنا اذا ما كان لديكم المزيد من الاستفسارات.

مع خالص الاحترام والتحية من،

جو ستورك
نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط
هيومن رايتس ووتش

نسخة إلى: وزير الداخلية محمد الغبان
رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس
قائد عمليات ديالى هادي العامري

النتائج والأسئلة الأولية، بعثة هيومن رايتس ووتش إلى العراق، أكتوبر/تشرين الأول 2014

النتائج الأولية:

www.hrw.org

1. بدأ ما يقرب من 6 آلاف مقاتل حكومي أو موال للحكومة، بمن فيهم أعضاء من عدة ميليشيات والشرطة وقوات الجيش والقوات الخاصة، والمتطوعون من القوات شبه العسكرية في الحشد الشعبي (الجبهة الشعبية)، هجوماً برياً لتطهير المناطق المحيطة بأمري من تواجد قوات داعش في 1 سبتمبر/أيلول 2014، بعد يوم واحد من إخراج الغارات الجوية لقوات التحالف والولايات المتحدة والعراق لقوات داعش بعيداً عن البلدة. وكان هؤلاء المقاتلون مدعومين في كثير من الحالات من البيشمركة.
2. بعد 1 سبتمبر/أيلول، داهمت الميليشيات الموالية للحكومة والمقاتلون المتطوعون المرتبطون بالحشد الشعبي وكذلك قوات الأمن العراقية، القرى والأحياء السنية حول أمري في محافظتي صلاح الدين وكركوك. وكان العديد منها قرى مرت داعش منها، وفي بعض الحالات استخدمتها كقواعد للهجوم على أمري. خلال المداهمات، نهب رجال الميليشيات ومقاتلو الحشد الشعبي الممتلكات التي خلفها المدنيون الذين فروا من القتال أثناء الهجوم على أمري. وحرقوا المنازل والشركات الخاصة لسكان القرية السنة؛ واستخدموا المتفجرات لتدمير المباني الشخصية وقرى بأكملها. وخطفوا الرجال في سن القتال.
3. تلقت هيومن رايتس ووتش تقارير تفيد بأن ميليشيات دمرت البيوت ونهبت المنازل والشركات والمساجد والمباني العامة في 47 قرية. وشملت الميليشيات فيلق بدر وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله وطلائع سرايا الخراساني، وأنها دمرت العديد من القرى بين بلدتي الخالص، في محافظة ديالى الجنوبية، وأمري، حوالي 50 كيلومتراً إلى الشمال في محافظة صلاح الدين. أكدت هيومن رايتس ووتش من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية تدمير 30 أصل قرية تحققت منها في منطقة نصف قطرها 500 كيلومتر حول أمري.
4. وعلى أساس الزيارات الميدانية والمقابلات مع أكثر من 30 شاهداً وتحليل الصور، وصور الأقمار الصناعية، وجدت هيومن رايتس ووتش أن المنطقة التي شملت 35 قرية وبلدة أظهرت التدمير الواسع الناجم عن الحرائق والمتفجرات ومعدات نقل التربة. وأظهرت الأدلة أن معظم الضرر وقع ابتداءً من مطلع سبتمبر/أيلول واستمر لغاية نوفمبر/تشرين الثاني. حددت هيومن رايتس ووتش باستخدام صور الأقمار الصناعية، أكثر من 3150 مبنى مدمراً في 30 بلدة وقرية، و2290 من المرجح أنها دمرت بفعل النيران و870 من المرجح أنها هدمت بالآلات الثقيلة والتفجير غير المضبوط للمواد شديدة الانفجار. وأمكن تمييز هذا الدمار عن الأضرار الناجمة عن الغارات الجوية والمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون قبل تراجع داعش من أمري. وقد حددت هيومن رايتس ووتش بشكل منفصل وضبطت هذا الضرر في وقت سابق باستخدام صور الأقمار الصناعية. تشير أبحاث هيومن رايتس ووتش الميدانية بالإضافة إلى تحليل صور الأقمار الصناعية إلى أن الميليشيات ضالعة في هجمات متعددة على أهداف مدنية وفي تدمير الممتلكات بعد تراجع داعش وانتهاء القتال النشط في المنطقة.
5. تؤكد صور الأقمار الصناعية إفادات الشهود بأن قوات الحكومة العراقية والميليشيات في كثير من الحالات استهدفت نفس القرى والبلدات التي قامت القوات والميليشيات العراقية، في كثير من الحالات بدعم من ضربات الجوية للتحالف، بقتال داعش فيها لأسابيع قبل رفع حصار داعش عن أمري في 1 سبتمبر/أيلول. وأظهرت صور الأقمار الصناعية أن غالبية الأضرار التي لحقت هذه البلدات والقرى بعد رفع الحصار نتجت عن الحرق والهدم بناءً.
6. وقال شهود عيان لـ هيومن رايتس ووتش إنهم رأوا الميليشيات تنهب المدن والقرى المحيطة بأمري بعد انتهاء الهجوم ضد داعش وأعقبه مباشرة تدمير الميليشيات للمنازل في البلدة. ووصفوا رؤيتهم لأفراد الميليشيات يأخذون المواد ذات القيمة - مثل الثلاجات وأجهزة التلفزيون والملابس وحتى الأسلاك الكهربائية - خارج المنازل قبل إضرام النيران في المنازل.

7. في قريتي بير الذهب وحيش، تعرفت هيومن رايتس ووتش عبر صور الأقمار الصناعية على أعمدة الدخان الكثيف الناجمة عن حرائق المباني، التي قد تكون من هجمات الحرق العمد في صباح يوم 17 سبتمبر/أيلول.

8. وثقت هيومن رايتس ووتش 11 حالة لخطف الميليشيات الرجال الذين عادوا إلى منازلهم لجمع متعلقاتهم بعد فرارهم من القتال. وقال السكان لـ هيومن رايتس ووتش إن عدد الرجال الذين اختفوا في المنطقة بعد العمليات أمرلي يقارب العشرات على أقل تقدير.

الأسئلة الموجهة للحكومة العراقية:

1. ما هي ردود الحكومة العراقية على هذه النتائج؟
2. أي الحوادث المذكورة أعلاه قامت السلطات العراقية بالتحقيق فيها، وماذا كانت نتائج هذه التحقيقات، بما في ذلك أية إجراءات تصحيحية أو تأديبية في الحالات التي تم فيها العثور على مخالفات؟ أي السلطات تجري التحقيقات؟
3. هل تلقت السلطات العراقية أي شكاوى أو تقارير حول إساءة معاملة المدنيين أو المنشآت المدنية؟ ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات في الرد؟